

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧

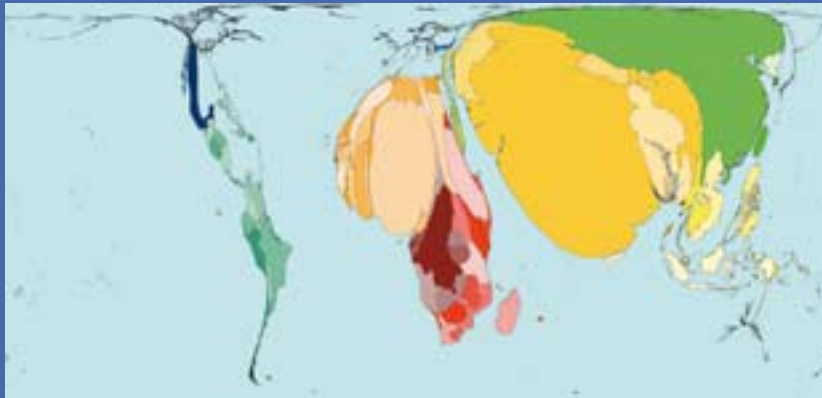
استعراض عام

بقلم الأمين العام للأونكتاد

حظر
يحظر الأقباس من محتويات هذا التقرير أو تلخيصها
في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون
قبل يوم ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش



الأمم المتحدة



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧

استعراض عام
بقلم الأمين العام للأونكتاد



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

وكل إشارة إلى الدولار (\$) تعني دولار الولايات المتحدة، و"المليار" يعني ألف مليون.

يمكن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن يُرجى التنويه بذلك، والإشارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي إيداع أمانة الأونكتاد نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه.

الاستعراض العام الوارد هنا يصدر أيضاً كجزء من الوثيقة المعنونة "تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧"، (UNCTAD/LDC/2007، رقم المبيع A.07.II.D.8)

UNCTAD/LDC/2007 (Overview)

يمكن الاطلاع على هذا الاستعراض أيضاً على الإنترنت
بالإنكليزية والفرنسية، على العنوان التالي:
<http://www.unctad.org>

استعراض عام

"أين الحكمة التي أضعنا في المعرفة؟
وأين المعرفة التي أضعنا في المعلومات؟"

ت. س. إليوت، الصخرة

تحدي التنمية المتغير

منذ عام ٢٠٠٠، أفاد تقرير أقل البلدان نمواً الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوجود سيناريو هين ممكنين مستقبلاً فيما يتعلق بمن يعيشون حالياً في أفقر البلدان في العالم وعددهم ٧٦٧ مليون نفر.

فعلى طرف، ستبقى أقل البلدان نمواً عالقة في مستوى متدن من التنمية الاقتصادية. وبحلول عام ٢٠١٥، ستشكل أكبر تجمع لمن يعيشون في فقر مدقع بأقل من دولار في اليوم داخل الاقتصاد العالمي. وسيستمر تخلفها عن ركب البلدان النامية الأخرى، وستضطر إلى مناقشة المجتمع الدولي تقديم المعونة بغية معالجة الأزمات الإنسانية وإرسال بعثات حفظ السلام قصد التصدي للزاعات المتكررة. كما ستكون نقاط انطلاق موجات اللجوء العالمية، ويؤثر الأزمات الصحية العالمية، ومصادر دافقة للعمّال المهاجرين الدوليين الذين يغادرون بلدانهم، معرضين حياتهم للخطر إلى حد كبير أحياناً، في سبيل كسب الرزق، لأن فرص المعيشة محدودة جداً في بلدانهم ببساطة.

وعلى الطرف الآخر، يمكن تصوّر نقلة تدريجية يتحقق فيها نمو اقتصادي مستمر وحثيث عن طريق تنمية القدرات الإنتاجية، وتوسع فيها فرص العمالة المنتجة فتؤدي إلى تراجع الفقر تراجعاً كبيراً. وفي هذا السيناريو، تدعم المعونة الأجنبية التنمية بدلاً من مجابهة الطوارئ الإنسانية المعقدة. وعلاوة على ذلك، ينخفض التكال على المعونة الإنمائية كلما استمر النمو الاقتصادي بواسطة تعبئة الموارد المحلية، وينتهي استبعاد أقل البلدان نمواً من تدفقات رؤوس المال الخاصة الدولية.

ويساهم هذا التقرير في دعم السيناريو الثاني. ويركز على الكيفية التي يمكن بها لحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين تعزيز التقدم التكنولوجي في تلك البلدان كجزء من جهودها الرامية إلى تنمية القدرات الإنتاجية المحلية.

قد يبدو التركيز على المشاكل المتصلة بالسيناريو الأول مضيعة للوقت. وقد يرى البعض أيضاً أن السياسات القائمة مناسبة بالفعل. ففي السنوات القليلة الماضية تحسّن أداء النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً كمجموعة تحسناً كبيراً حقاً. إلا أنه يظهر من تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦ أن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً ما زال يسجّل نمواً بطيئاً وأن تأثيرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في شكله الحالي على الحد من الفقر ضعيفة. وطفرة النمو التي شهدتها مؤخراً بعض أقل البلدان نمواً هشة جداً أيضاً لتوقفها بصفة خاصة على ارتفاع أسعار السلع الأساسية، واعتمادها، بالنسبة إلى عدد من تلك البلدان، على مستويات عالية من المعونة ومن الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استغلال الموارد الطبيعية. وتبيّن التجربة أن طفرات النمو هذه يمكن بسهولة أن يعقبها انهيار في النمو إذا لم تستثمر الموارد الاستثنائية كما ينبغي.

ويقتضي النمو الاقتصادي المستمر وتخفيض الفقر تخفيضاً كبيراً في أقل البلدان نمواً تنمية قدراتها الإنتاجية بحيث يتزايد توظيف السكان البالغين سن العمل توظيفاً كاملاً ومنتجاً. ونوقشت هذه المسألة مطوّلاً في تقرير عام ٢٠٠٦. وتنمو القدرات الإنتاجية الوطنية بواسطة العمليات المترابطة لتراكم رؤوس المال والتقدم التكنولوجي، التي تؤدي بدورها إلى تغيير هيكله. لذلك يشكّل تعزيز التقدم التكنولوجي شرطاً أساسياً لتحقيق سيناريو إيجابي في أقل البلدان نمواً. ويكمن التحدي الإنمائي الأساسي في زيادة الكثافة المعرفية لاقتصاداتها.

ويتمثل المغزى العام لهذا التقرير في أن أقل البلدان نمواً ستستمر في تخلفها تكنولوجياً عن البلدان الأخرى وستواجه تهميشاً متزايداً في الاقتصاد العالمي، ما لم تعتمد سياسات لحث التحاقها التكنولوجي بركب سائر بلدان العالم. وإضافة إلى ذلك ينبغي أن تركز هذه السياسات على مبادرة المنشآت المحلية بالتعلم في مجال التكنولوجيا بدلاً من المفهوم المتعارف عليه لنقل التكنولوجيا، وعلى التجديد التجاري بدلاً من البحث العلمي الخض. وشرع معظم أقل البلدان نمواً منذ التسعينات في تحرير التجارة والاستثمار تحريراً سريعاً وعميقاً. وإذا لم يقترن التحرير بالتعلم التكنولوجي، فسيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة التهميش.

نُهج هذا التقرير

تتطلب السياسات الوطنية والدولية الفعالة الرامية إلى تعزيز التقدم التكنولوجي في أقل البلدان نمواً فهماً جيداً لكيفية حدوث التغيير التكنولوجي. ويقوم هذا التقرير على الفكرة الشائعة أن عمليات التغيير التكنولوجي في البلدان الغنية، حيث تعمل الشركات على التجديد بدفع حدود المعرفة، تختلف اختلافاً جذرياً عما يحدث في البلدان النامية، حيث يتم التجديد أساساً عن طريق تعلّم المنشآت كيفية إتقان وتكييف وتحسين التكنولوجيات الموجودة بالفعل في بلدان أكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا. وينبغي أن تكون سياسات تعزيز التطور التكنولوجي في البلدان الرائدة تكنولوجياً مختلفة عن سياسات البلدان التابعة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. ذلك أن المسألة الرئيسية ليست في اكتساب القدرة على إبداع منتجات وعمليات، بل ينبغي أن توجّه سياسات تعزيز التغيير التكنولوجي في أقل البلدان نمواً، كما في جميع البلدان النامية، صوب اللحاق بركب البلدان الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا. فهي معنية بتعلّم طرق الصنّع المستخدمة في البلدان الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا وبتعلّم كيفية إتقانها.

ومن هذا المنظور، قد يرى البعض أن أقل البلدان نمواً ليست معنية بالتجديد. لكن هذا الرأي قائم على تعريف ضيق للتجديد على أنه لا يحدث إلا عندما تدخل المنشآت للمرة الأولى منتجات أو عمليات إنتاج لم يسبق لها مثيل في العالم. ولا يمكن توقع أن يكون بلد من أقل البلدان نمواً واقفاً على عتبة الابتكار التكنولوجي. ورغم انتشار هذا التعريف الضيق، بات من المألوف الاعتراف بأن التجديد التكنولوجي الإبداعي يحدث أيضاً عندما تُطرح في الأسواق التجارية المنتجات والعمليات الجديدة على بلد أو مؤسسة تجارية ما، بصرف النظر عما إذا كانت جديدة على العالم. وهذه الرؤية الأوسع، يشكل التجديد جانباً أساسياً من التدارك التكنولوجي حتى وإن لم يعتمد على اختراعات لم يسبق لها مثيل في العالم. ويحدث التجديد أيضاً عندما تدخل شركة ما منتجاً أو عملية إلى بلد ما للمرة الأولى. ويحدث التجديد عندما تحذو شركات أخرى حذو هذه الشركة الرائدة. كما يحدث عندما تدخل الشركة الأصلية أو الشركات المحتمية تحسينات أو تعديلات طفيفة على منتج أو عملية إنتاج، مما يفضي إلى تحسن في الإنتاجية. وإجمالاً، يحدث التجديد عن طريق "التقليد الإبداعي"، كما يحدث عند تسويق الاختراعات بمعناه التقليدي.

وفي سياق التدارك التكنولوجي، تتوقف عملية التجديد داخل بلد ما، بصورة حاسمة، على صلاته ببقية بلدان العالم. غير أن الآراء تتضارب بخصوص كيفية اكتساب التكنولوجيا.

فحسب إحدى الرؤى المتطرفة، يعتمد اكتساب التكنولوجيا في البلدان التابعة على نقل التكنولوجيا. وفي هذه العملية، يعادل الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية استخدامها بصورة فعالة. ويمكن الاستفادة من هذا الوصول إلى أقصى حد بواسطة الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي، إلى جانب الاستثمار في التعليم وربما زيادة الوصول إلى الإنترنت وحفز المنافسة بين الجهات الدولية المقدمة لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويتمثل أحد العيوب الأساسية لهذه الرؤية في أنها تتناول المعرفة عموماً بطريقة جامدة، كسلعة ذات خصائص تحويلية شبه فورية يمكن أن تنقل من سياق إلى آخر بسرعة وبتكلفة زهيدة. ومن هذا المنظور تعتبر التكنولوجيا نموذجاً يمكن أن يحوزه أي منتج يسعى إلى تحويل مجموعة خاصة من المدخلات التي تفرضها مجموعة معينة من عوامل الإنتاج. ويفترض هذا المنظور، على أبسط مستوياته، أن المعرفة سلعة كغيرها من السلع لا تاريخ لها ولا جغرافيا. ويُختزل كل من المعلومات والمعرفة والتعلم في مدخل بسيط واحد في عملية الإنتاج الشاملة. ففي هذا النهج، تناقش بالكاد كيفية تحويل المعلومات إلى معرفة أو كيفية حدوث التعلم على مستوى الممارسة - بل إن التعلم لا يُفهم أو يُفسَّر حقاً على أي نحو مفيد. فالديناميات المعقدة لتراكم المعرفة مستبعدة أساساً من الصورة عموماً. وتتجاهل رؤية المعرفة هذه ما يتسم به صنع المعرفة وتوليدها في الأصل من طابع دينامي وجوانب متعددة، إذ يُنظر إلى المعرفة على أنها مُجردة من الناحية الاجتماعية وقابلة للنقل على صعيد عالمي. ويتجاهل هذا المنظور أساساً ما يقوم عليه صنع المعرفة وتوليدها من مكونات وعمليات.

وعلى صعيد الممارسة، من الواضح أن استيعاب التكنولوجيا الأجنبية ودمجها يقترنان بتكاليف ومخاطر، وأن النجاح يعتمد على الجهود التكنولوجية - أي الاستثمارات في التغيير التكنولوجي - بشتى أنواعها، وتنمية الكفاءات والقدرات على مستوى المنشآت.

وفي مجال الزراعة، يعكس نوع الجهود التكنولوجية اللازمة كون إحدى خصائص التكنولوجيا الزراعية تتمثل في ارتفاع درجة حساسيتها تجاه البيئة المادية

(الحساسية الظرفية). والتفاعل القوي بين البيئة والمادة البيولوجية يجعل إنتاجية التقنيات الزراعية، المتمثلة عموماً في المدخلات المادية المتعددة، تعتمد اعتماداً عالياً على خصائص التربة والمناخ والبيئة المحلية. ويعني ذلك أن ثمة قصوراً كبيراً يعترى التنمية الزراعية المعتمدة ببساطة على استيراد البذور والنباتات والحيوانات والآلات (التكنولوجيا الزراعية) الجديدة على البلد. لا بد من إنشاء محطات أبحاث زراعية تجريبية للقيام بالتجارب، فضلاً عن تنمية قدرات البحث والتطوير المحلية بغية التكييف الإبداعي لنماذج التكنولوجيا الموجودة في الخارج - كتحسين السلالات النباتية والحيوانية على المستوى المحلي بهدف تكييفها مع الظروف البيئية المحلية. وفي غياب قدرات التكييف الإبداعي هذه، تكون المعرفة والتقنيات الأجنبية محدودة الفائدة على الصعيد المحلي.

أما في مجال الصناعة والخدمات، فهذه الحساسية الظرفية أقل أهمية، غير أن من اللازم بذل جهود تكنولوجية لأن التكنولوجيا لا تقتصر على الوسائل التكنولوجية (كالاتصالات والتجهيزات) والمعلومات التكنولوجية (كالتعليمات والمخططات) فحسب، بل تشمل أيضاً الفهم التكنولوجي (الخبرة). وهذا العنصر الأخير ضمني ويعتمد على التعلم عن طريق التدريب والتجربة والملاحظة. والمعرفة الضمنية مهمة لأن من اللازم القيام بتعديلات شتى لإنشاء المرافق الجديدة وتشغيلها. ويمكن أن يستند ذلك إلى المعرفة المحلية بشتى أنواعها. ويتطلب استيعاب التكنولوجيا الأجنبية بنجاح تنمية القدرات على مستوى الشركات وإنشاء نظم الدعم.

وتتمثل القدرات اللازمة في الزراعة والصناعة والخدمات في كل من الكفاءات الأساسية والقدرات الدينامية. ويراد بالكفاءات الأساسية المعرفة والمهارات والمعلومات اللازمة لتشغيل المرافق المنشأة أو استخدام الأراضي الزراعية الموجودة، بما في ذلك إدارة الإنتاج ومراقبة النوعية وإصلاح رأس المال المادي وصيانته والتسويق. وفي المقابل، تشير القدرات الدينامية إلى القدرة على بناء الكفاءات وإعادة توظيفها لزيادة الإنتاجية، والقدرة التنافسية والربحية وللتصدي لبيئة خارجية متغيرة من حيث شروط العرض والطلب. وهذه "القدرات التكنولوجية" ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى عملية التجديد. ويعتمد الاستيعاب (أو الدمج) الفعال للتكنولوجيات الأجنبية على تنمية تلك القدرات التكنولوجية الدينامية.

ويُمكن أن يكون البحث والتطوير جزءاً، لا أكثر، من هذه القدرات. وتكتسي قدرات التصميم والهندسة أهمية خاصة لإنشاء مرافق جديدة وتحسينها. وإضافة إلى ذلك، لا تُفهم القدرات التكنولوجية ببساطة بالمعنى الضيق للتحكم في التكنولوجيات "المادية" المتصلة بالآلات والتجهيزات، والممتلكات من المعدات، وما يمتلكه المهندسون والعلماء من معارف. ذلك أن عمليات الإنتاج تشمل عمليات تنظيمية معقدة شتى تتصل بتنظيم العمل والإدارة والمراقبة والتنسيق، ويتطلب تامين النواتج مهارات إمدادية وتسويقية. ويُمكن أن يُفهم كل ذلك كجزء من "التعلم التكنولوجي" بالمعنى الواسع.

والمؤسسة التجارية (الشركة أو المزرعة) هي مكان التجديد والتعلم التكنولوجي. لكن الشركات والمزارع جزء من مجموعة أوسع من المؤسسات التي تؤدي دوراً رئيسياً في هذه العمليات. وفي البلدان المتقدمة، وُضعت نُظم تجديد وطنية لتعزيز البحث والتطوير وربطهما بمزيد من الفعالية بعمليات التجديد. وفي أقل البلدان نمواً، تكتسي نظم المعرفة المحلية التي تتيح (أو تعوق) الإبداع وتجميع المعارف واستخدامها وتقاسمها أهمية خاصة. وينبغي أن تدعم هذه النظم حيازة التكنولوجيات الأجنبية ونشرها وتحسينها. وإجمالاً، لا بد من زيادة القدرة الاستيعابية (أو القدرة على الدمج) للشركات المحلية ونظم المعرفة المحلية التي تضمها.

القضايا الرئيسية المعالجة في التقرير

إن موضوع المعرفة والتعلم التكنولوجي والتجديد موضوع واسع، وهذا التقرير هو أول تقرير يعالج المسألة في سياق أقل البلدان نمواً. ويركز على خمس قضايا:

- مدى حدوث تنمية المهارات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً بواسطة صلات الأسواق الدولية، ولا سيما التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والتراخيص؛
- كيفية معالجة مسائل العلم والتكنولوجيا والتجديد حالياً في أقل البلدان نمواً، لا سيما في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، والكيفية التي يمكن بها دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والتجديد الرامية إلى التدارك التكنولوجي في الاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نمواً؛

- الخلافات الحالية بشأن كيفية تأثير النظم الصارمة لحقوق الملكية الفكرية على عمليات التطوير التكنولوجي في أقل البلدان نمواً والخيارات السياسية المتعلقة بتحسين بيئة التعلم فيها؛
 - مدى خسارة الموارد البشرية الماهرة بسبب الهجرة والخيارات السياسية الممكنة للتصدي لهذه المسألة؛
 - كيفية دعم المساعدة الإنمائية الرسمية للتعلم التكنولوجي والتجديد في أقل البلدان نمواً وسبل تحسينه.
- ويلخص الجزء المتبقي من هذا الاستعراض العام الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي تضمنها التقرير فيما يتعلق بكل من هذه المجالات.

بناء القدرات التكنولوجية بواسطة صلات الأسواق الدولية

- إن تنمية القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً ضعيفة جداً. والمؤشرات ذات الصلة نادرة وغير مناسبة عموماً. لكن بحث موقع أقل البلدان نمواً في بعض المؤشرات الرئيسية يكشف عن أداء واهن من زاوية مقارنة دولية:
- يصنف دليل الإنجاز التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان كبلدان رائدة وبلدان رائدة محتملة وبلدان معتمدة دينامية وبلدان مهمشة، ويُصنف جميع أقل البلدان نمواً التي توجد بشأنها بيانات ضمن الفئة الأخيرة.
 - صنفت أعمال مؤسسة راند البلدان إلى بلدان متقدمة علمياً وبلدان ذات خبرة علمياً وبلدان نامية علمياً وبلدان متخلفة علمياً، ويُصنف جميع أقل البلدان نمواً وعددها ٣٣، عدا بنن، ضمن فئة البلدان المتخلفة علمياً.
 - يحتل أقل البلدان نمواً أسفل درجة في مؤشر القدرة الابتكارية. وعلاوة على ذلك، كانت "القدرة الابتكارية" لنصف أقل البلدان نمواً، مقارنة ببقية بلدان العالم، أسوأ في عام ٢٠٠١ مما كانت عليه في عام ١٩٩٥.
- وُنظّم المعرفة المحلية في أقل البلدان نمواً ضعيفة جداً، ومستوى القدرات التكنولوجية للمؤسسات التجارية المحلية منخفض جداً. والشروع في عملية مستدامة لتجميع المعارف من شأنها أن تحث تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً مهمة ليست بالهينة، لكنها ليست مستحيلة أيضاً. ولا بد أن تركز استراتيجية التدارك على

بناء قاعدة معارف محلية، على أن تيسر أيضاً نقل التكنولوجيا الأجنبية واستيعابها الفعّال. وتشمل نظم المعرفة غير الرسمية في أقل البلدان نمواً وفي القطاعات غير الرسمية في البلدان الأخرى إصلاح المصنوعات وإعادة تجهيزها وتدويرها بطريقة إبداعية، بما في ذلك التكنولوجيات المعقدة في بعض الحالات. وإضافة إلى ذلك، تؤدي المعرفة التقليدية دوراً حاسماً في قطاعات شتى، بما في ذلك الزراعة والصحة والصناعات الإبداعية. وينبغي لتصميم السياسات الرامية إلى الارتقاء بالقدرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً ألا يتجاهل ما يتيح التجديد المحلي القائم من إمكانيات، بل ينبغي أن يطور تلك الإمكانيات ويدمجها في التكنولوجيات المنقولة. إلا أن التعلّم عن طريق الصلات الدولية أمر لا غنى عنه. وتتمثل إحدى المسائل الأساسية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً في كيفية الوصول إلى مستجمع المعارف الدولي والتحكم في التكنولوجيات الأجنبية وبالتالي الاستفادة من نشر التكنولوجيا على الصعيد الدولي.

ويبحث هذا التقرير مدى نشر التكنولوجيا الأجنبية حالياً في أقل البلدان نمواً عن طريق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضمن عدداً من الاستنتاجات المهمة.

واردات السلع الرأسمالية

يتمثل أهم مصادر التجديد التكنولوجي في أقل البلدان نمواً، كما تراه الشركات ذاتها، في الآلات أو التجهيزات الجديدة. ومعظم الآلات والتجهيزات المشغلة في أقل البلدان نمواً مستورد، لذلك تشكل واردات السلع الرأسمالية، فضلاً عن استخدامها الفعّال مصدر التجديد الرئيسي، إجمالاً، بالنسبة إلى الشركات في أقل البلدان نمواً.

وفقد مجموع واردات أقل البلدان نمواً من السلع الرأسمالية زخماً على المدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. ورغم توسّعها بالقيمة الاسمية، فقد سجّلت ركوداً أو ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بمتغيرات الاقتصاد الكلي أو بالسكان. وفي حين كانت الجهود التكنولوجية الرامية إلى حيازة التكنولوجيا المادية الأجنبية قابلة للمقارنة في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية الأخرى خلال الثمانينات، اتسّعت الهوة إلى حد كبير منذ ذلك الحين. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، بلغت واردات أقل البلدان نمواً من السلع ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نصف المستوى المسجّل في البلدان النامية الأخرى.

وفي أقل البلدان نمواً، أعيقت واردات السلع الرأسمالية بسبب عملية وقف التصنيع السابقة لأوانها، والتقدم البطيء لمعدل الاستثمار، وعناصر تركيبة رأسمالها الثابت (التي تنخفض فيها حصة الآلات والتجهيزات) وقيود ميزان المدفوعات. ويعني ركود هذه الواردات أن الشركات المحلية لا ترتقي بعملياتها ومنتجاتها إلا بصورة هامشية. ويفترض استيراد سلع رأسمالية قليلة نسبياً أن شركات أقل البلدان نمواً تهدر إمكانات التعلم التكنولوجي والتجديد التكييفي المتصلة بحجم أكبر من صادرات التكنولوجيا المحسّدة في تلك السلع، بعكس ما تقوم به شركات البلدان النامية الأخرى.

وتعكس تركيبة صادرات أقل البلدان نمواً من السلع الرأسمالية إلى حد كبير التغييرات في هيكل إنتاج تلك الدول وتخصص تجارتها وأنماط استثمارها الأجنبي المباشر ومستوى تطورها التكنولوجي العام. وكانت البلدان الأفريقية الأقل نمواً هي مجموعة البلدان التي استوردت أكبر قدر من آلات التعدين وسحق الفلزات في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ مقارنة بمجموعة البلدان النامية برمتها. وفي الآن ذاته، كانت البلدان الآسيوية الأقل نمواً مجموعة البلدان التي سجّلت أعلى الصادرات نسبياً من آلات النسيج. واستوردت أقل البلدان نمواً كمجموعة كمّاً قليلاً نسبياً من الآلات الزراعية والسلع الرأسمالية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبين ذلك، من جهة، أن مستوى التطور التكنولوجي لزراعة هذه البلدان منخفض، ومن جهة أخرى، أن تغلغل الموجة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجديد القائم على تلك التكنولوجيا لا يزال محدوداً.

الصادرات ودور سلاسل القيمة العالمية

يمكن أن تنمي شركات أقل البلدان نمواً قدراتها التكنولوجية بواسطة الصلات السوقية التي تقيمها مع زبائنها النهائيين، ولا سيما الأجانب منهم. وكثيراً ما يمثل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية أحد الخيارات القليلة المتاحة لشركات وموردي أقل البلدان نمواً قصد تأمين الوصول إلى الأسواق الدولية والتكنولوجيات الجديدة، والتعلم عن طريق التصدير. غير أن عملية الارتقاء لا تخلو من صعوبات وعوائق، تكون كبيرة بصفة خاصة بالنسبة إلى شركات أقل البلدان نمواً.

ويوجه المشترون والشركات الكبرى النهائية على نحو متزايد سلاسل القيمة الدولية. وباستطاعة تلك الشركات أن تضع المعايير (التقنية والنوعية والبيئية) الواجب

استيفائها لأغراض المشاركة في السلسلة. غير أن الشركات المهيمنة في السلسلة نادراً ما تساعد المنتجين على الارتقاء بقدراتهم التكنولوجية بحيث يكون باستطاعتهم استيفاء تلك المتطلبات. لذلك فإن الحواجز التي تعوق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ما فتئت ترتفع.

ورغم أن أقل البلدان نمواً قد زادت من تخصصها في سلاسل قيمة عدة منذ أواسط التسعينات، لم تستطع تحسين تخصصها على نحو مفيد داخل هذه السلاسل. ويكشف تحليل ٢٤ سلسلة قيمة مختارة ذات الصلة بصاردات أقل البلدان نمواً أن هذه البلدان لم تتمكن من الارتقاء إلا في تسع منها. وفي المقابل، تراجع صادراتها في ١٢ سلسلة قيمة. وتمثل سلاسل القيمة هذه ٥٢ في المائة من مجموع صادرات السلع، لكن التسع الأوائل لا تمثل سوى ١٨ في المائة منها. وقد زادت أقل البلدان نمواً، في معظم الحالات، تخصصها في المنتجات الأساسية نسبياً في مرحلة منخفضة من التجهيز. وتبين أنماط التصدير هذه محدودية الارتقاء التكنولوجي الذي حدث مؤخراً في شركات أقل البلدان نمواً، بصرف النظر عن مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

يقال بصفة عامة إن دخول الشركات عبر الوطنية يؤدي إلى الارتقاء بالشركات المحلية من الناحية التكنولوجية عن طريق الآثار التكنولوجية الناجمة عن التقليد والمنافسة والتدريب ونقل العمالة، والروابط الخلفية والأمامية والصادرات (مما يجعلها قريبة من حدود التكنولوجيا). ومن شأن هذه الآثار زيادة إنتاجية الشركات الأخرى. غير أن تجسيد التأثيرات الإيجابية الممكنة للاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم المعرفة في البلدان المضيفة يتوقف على عدد كبير من الشروط، بما في ذلك خصائصها الهيكلية ونوع اندماج الشركات عبر الوطنية في اقتصادات البلدان المضيفة وتأثيرها في مجال توليد الوظائف وما يترتب على دخولها من عواقب مباشرة بالنسبة إلى الشركات المحلية.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بصفة ملحوظة منذ بداية التسعينات. وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ بلغت في المتوسط ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال السنوات العشر الماضية. وبلغت حصة أقل البلدان نمواً من مجموع التدفقات إلى البلدان النامية ٣,٥ في المائة خلال تلك الفترة، بينما بلغت حصتها من مجموع رصيد البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥.

ومنذ التسعينيات، تسارعت بقدر كبير كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، بحيث تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها كحصة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت بين التسعينيات والفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وخلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، تفوقت أقل البلدان نمواً بصفة عامة على البلدان النامية الأخرى في هذه الجوانب.

لا توجد أدلة كثيرة على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو مفيد في تراكم القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً. ولا يعزى ذلك إلى عدم "انفتاح" هذه البلدان بما يكفي أمام المستثمرين الأجانب، نظراً إلى التعديلات السياسية التي أجرتها منذ الثمانينيات والنمو الكبير الذي سجّله تغلغل الاستثمار الأجنبي المباشر منذ التسعينيات. وإنما تعزى المساهمة المحدودة لهذا الاستثمار إلى نوع اندماج الشركات عبر الوطنية في اقتصادات البلدان المضيفة والتركيب القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر وأولويات ما اعتمدته أقل البلدان نمواً من سياسات وضعف قدرتها الاستيعابية.

ففي أقل البلدان الأفريقية نمواً، عادة ما تكون أنشطة الشركات عبر الوطنية في مجال استخراج المعادن أنشطة قائمة على رأسمال كثيف، وذات تأثير محدود في العمالة وتركيز جغرافي كبير ومحتوى عالٍ من الواردات وتفرضي إلى تصدير نواتجها كمواد خام غير مجهزة. ويملك معظم هذه العمليات بالكامل مستثمرون أجانب (وليس مشاريع مشتركة)، ويُحتفظ بحصة كبيرة من إيراداتها من العملة الأجنبية في الخارج. وكثيراً ما تنفذ هذه العمليات بصورة معزولة بما أن اندماجها في الاقتصادات المحلية ضعيف، لقلة روابطها الأمامية والخلفية في اقتصادات البلدان المضيفة. ثم إن بعض القنوات الرئيسية التي من شأنها أن تنقل المعرفة بين الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية، أي الروابط والمشاريع المشتركة وتغيير العمال، غير موجود عموماً.

أما في أقل البلدان الآسيوية نمواً، لم يقترن النمو السريع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتصلة بقطاع الملابس وفي العمالة والصادرات بالتنظير اللازم في القدرات التكنولوجية للشركات. ولم تعتمد حكومات هذه البلدان سياسة فعالة لتطوير قطاع تصنيع الملابس وتعزيز رسوخه في الاقتصاد المحلي، رغم أن الصناعة تؤدي دوراً رئيسياً في هذه الاقتصادات. واقتصرت إجراءاتها السياسية على تحرير الاستثمار الأجنبي، ودعم المنشآت الخاصة وتنسيق عمليات الموافقة على الاستثمارات وتيسير الإجراءات الجمركية وإتاحة البنية الأساسية في مناطق تجهيز الصادرات بغية حفز نمو الأجزاء المختلفة للأنشطة في سلاسل القيمة. والواقع أن

أياً من هذه الاقتصادات لم يفرض على الشركات ضرائب تدريبية لحفز التطور التكنولوجي. ويعني عدم الاندماج في الاقتصاد المحلي وغياب التعلم التكنولوجي في قطاع الملابس أن صناعة الملابس في أقل البلدان نمواً لا تزال معتمدة على الشروط التفضيلية للوصول إلى الأسواق ومن ثم فهي عرضة للتضرر من زوالها.

الترخيص

يرتبط استخدام الترخيص كقناة للوصول إلى مستجمع المعارف الدولي (بواسطة واردات التكنولوجيا المحرّدة) ارتباطاً مباشراً بمستوى دخل الاقتصادات وتعقيدها التكنولوجي. لذلك ينبغي أن تعتمد أقل البلدان نمواً بقدر أقل من البلدان النامية الأخرى على الترخيص كقناة لنشر التكنولوجيا الأجنبية كما تبين الأدلة ذلك. ونشاط إصدار التراخيص في أقل البلدان نمواً أقل بكثير مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى: إذ بلغت مدفوعات التراخيص من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً ٦ في المائة من المستوى المسجل في البلدان النامية الأخرى في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وفي حين كثفت البلدان النامية الأخرى جهودها من أجل حيازة التكنولوجيا الأجنبية عن طريق الترخيص منذ التسعينيات، اتسم الوضع في أقل البلدان نمواً بجمود نسبي.

وخلال هذه التحليل للروابط الدولية أن استيعاب التكنولوجيا ودمجها في أقل البلدان نمواً بواسطة آليات السوق أمر لا يتم إلا بشكل محدود جداً، على نحو ما يظهره ضعف تطوير القدرات التكنولوجية والإنتاجية. وبالنسبة إلى بعض القنوات، وتحديدًا واردات السلع الرأسمالية، فمستوى التفاعل فيما يتصل بالناتج المحلي الإجمالي منخفض جداً. أما بالنسبة إلى قنوات أخرى، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، فمستوى التفاعل مرتفع في الواقع، لكن تأثيرات هذه القنوات على التعلم منخفضة. لذلك فإن الاندماج المتزايد لأقل البلدان نمواً في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار منذ الثمانينيات لم يحل دون استبعادها من تدفقات التكنولوجيا.

ولا يحدث التعلم المتصل بالصفقات الدولية بصورة تلقائية. إذ لا يوجد على سبيل المثال "معامل ثابت" للتعلم يصل إلى البلدان النامية مع كل "وحدة" من الصادرات أو الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، لا تكفل تدابير زيادة حجم الصادرات أو تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى البلدان أي زيادة في التعلم. بل إن كثافة هذه الصفقات من حيث التعلم متغيرة، وتمثل المسألة الرئيسية في زيادة كثافة التعلم - أي زيادة حجم المعارف والمهارات المحصّلة "لكل وحدة" من الصادرات أو الواردات أو الاستثمار الأجنبي المباشر في

البلد. لذا فإن إمكانات التعلّم التي تتيحها الروابط الدولية هي ما ينبغي أن تركز عليه السياسات الموضوعة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز التعلّم والابتكار في مجال التكنولوجيا

يبيّن تحليل ورقات حديثة لاستراتيجيات الحد من الفقر في عيّنة من أقل البلدان نمواً مفارقة صارخة. فرغم أن حكومات أقل البلدان نمواً مهتمة بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام كأساس للحد من الفقر، فإن الاهتمام بالتغيير التكنولوجي كمصدر للنمو الاقتصادي في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر ضعيف عموماً. إذ لا يرد العلم و/أو التكنولوجيا كسياسة ذات أولوية للحد من الفقر إلا في أربع فقط من أصل عينة تضم ١١ ورقة حديثة لاستراتيجيات الحد من الفقر خضعت لتحليل منهجي. لكن جميع ورقات العينة تشير إلى أهمية البحث والتطوير في المجال الزراعي. إلا أنه لا يوجد سوى اهتمام محدود بكيفية التعلّم عن طريق الروابط الدولية. وإضافة إلى ذلك، لم تشر سوى ثلاثة بلدان إلى ضرورة تطوير خدمات الأعمال لدعم ما تبذله الشركات المحلية في سبيل التطوير التكنولوجي.

ويعكس الاهتمام المحدود بالتغيير التكنولوجي تهميش سياسات التكنولوجيا داخل برامج التكيف الهيكلي التي تُفدّت بكثافة خاصة داخل أقل البلدان نمواً، وإغفال قضايا التكنولوجيا من نهج ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وعدم إدراج ورقات استراتيجيات الحد من الفقر التي تشكّل أساساً خطط الإنفاق العام ثلاثية السنوات ضمن استراتيجية إنمائية أوسع تشمل إجراءات لدعم التقدم التكنولوجي. لكن هذا الوضع متناقض نظراً إلى الاعتراف بكون أن دعم التغيير التكنولوجي مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي. ويعد دعم النمو في البلدان الأعضاء من صميم جهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أنه صار يشكل عنصراً رئيسياً في الاستراتيجيات الإنمائية في عدد متزايد من البلدان النامية.

ويتم الانتعاش الكبير في الاهتمام بسياسات تعزيز التغيير التكنولوجي، المستوحى جزئياً من نجاح بلدان شرق آسيا، عن شعور الاستياء السائد إزاء السياسات الحالية. وثمة رغبة في إيجاد نموذج جديد لسياسات لما بعد توافق آراء واشنطن، وشعور حدسي بأن من الممكن في هذا المجال بالذات - أي مجال تعزيز التغيير التكنولوجي - إيجاد المزيد من السياسات الفعّالة لتعزيز النمو والحد من الفقر. وإذا لم تشارك أقل البلدان نمواً في هذا الاتجاه السياسي، فسيتميز تهميشها في الاقتصاد العالمي، حيث تعتمد المنافسة أكثر فأكثر على المعرفة بدلاً من الميزة النسبية الثابتة القائمة على الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك يعتمد النمو

الحديث والمستمر على الانتقال من الأنشطة الاقتصادية التي تقل إيراداتها إلى الأنشطة التي تتزايد إيراداتها، والتي عادة ما تكون قائمة على المعرفة.

الاتجاهات السياسية الجديدة

كما ورد في التقارير السابقة الخاصة بأقل البلدان نمواً والمتعلقة بالتجارة الدولية، ينبغي أن تضع حكومات هذه البلدان استراتيجيات إنمائية تتضمن رؤية استراتيجية للتنمية الاقتصادية الوطنية وكيفية تحقيق هذه الرؤية. وينبغي إدراج قضايا التكنولوجيا في الاستراتيجية الإنمائية بدمج سياسة للعلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها جزءاً من الاستراتيجية الإنمائية. ويمكن أن تُستمد الإجراءات ذات الأولوية في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر من تلك الاستراتيجيات الإنمائية.

وقد اعتمدت البلدان النامية الناجحة سياسات لتعزيز التعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا وهي سياسات موجهة صوب اللحاق في مضمار التكنولوجيا بالبلدان الأكثر تقدماً. ولا يوجد ما يبرر عدم اعتماد حكومات أقل البلدان نمواً اتجاهات مماثلاً. غير أنه ينبغي لسياسات التعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا في أقل البلدان نمواً أن تكون مناسبة لمستوى تطورها التكنولوجي وهيكلها الاقتصادي وقدرات حكوماتها وقطاع أعمالها.

وسيتطلب التدارك التكنولوجي في أقل البلدان نمواً تطور تحسين الهياكل الأساسية المادية ورأس المال البشري والنظم المالية على نحو متلائم، فضلاً عن تحسين القدرات التكنولوجية داخل المنشآت وزيادة فعالية النظم المعرفية التي تدعم إمداد المعارف والروابط بين مبدعي المعرفة ومستعمليها. وسيتطلب ذلك أيضاً إطار اقتصاد كلي داعم للنمو يمكنه ضمان الموارد الكافية لاستمرار التعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا، علاوة على مناخ ملائم للاستثمار ينعش الطلب عليه.

وتحسين الهياكل الأساسية المادية ورأس المال البشري والنظم المالية ضروري حتماً لأن العديد من أقل البلدان نمواً يوجد في بداية عملية التدارك تماماً ويعاني مواطن قصور كبيرة في كل من هذه المجالات. ودون تحسين هذه الأسس الإنمائية، يصعب تصور حدوث تغيير تكنولوجي. لكن من المهم ألا تقتصر جهود حكومات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على هذه الأسس. وفي هذا الصدد، يمكن تحديد ست أولويات استراتيجية رئيسية لأقل البلدان نمواً التي بدأت في التدارك وتخطو في مراحلها الأولى.

• زيادة الإنتاجية الزراعية في المحاصيل الأساسية، ولا سيما بدعم ثورة حضراء؛

- دعم إنشاء شركات أعمال محلية ونموها؛
- زيادة القدرة الاستيعابية للنظم المعرفية المحلية؛
- زيادة التعلّم من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تعزيز التنوع عن طريق روابط النمو الزراعي ومجموعات الإنتاج القائم على الموارد الطبيعية؛
- الارتقاء بأنشطة التصدير.

وينبغي تعزيز هذه الأولويات لا بواسطة نموذج خطي لعمليات التجديد وإنما عن طريق نموذج قائم على النظم. ويقتضي هذا الأمر تدابير تتجاوز تلك المحددة عادة في سياق سياسات العلم والتكنولوجيا، لا سيما دعم البحث العلمي وتوسيع الجامعات وإنشاء معاهد البحث. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير لإنعاش التطور التكنولوجي من جانب العرض، وتدابير لتيسير الروابط بين العرض والطلب وتدابير تعالج الظروف العامة. وينبغي أن تؤثر تلك التدابير في جميع العوامل المؤثرة في قدرة المنشآت (الشركات والمزارع على حد سواء) على التجديد وإمكانية قيامها بذلك.

لذلك تشمل وسائل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار تدابير صريحة تتعلق بتنمية الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا، والهياكل الأساسية العمومية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا بغية التأثير في واردات التكنولوجيا. لكنها تشمل علاوة على ذلك عدداً من التدابير الضمنية مثل الاستثمار العام في الهياكل الأساسية المادية؛ والسياسات المالية والضريبية التي تزيد تشجيع الاستثمار والابتكار؛ والسياسة التجارية وسياسة المنافسة؛ والمنشآت العامة والمشتريات العامة؛ والتنظيم، لا سيما فيما يتصل بحقوق الملكية الفكرية وغير ذلك من آليات حفز الابتكار. ولا بد في المقام الأول من تحسين تناسق أهداف الاقتصاد الكلي وأهداف الاقتصاد الجزئي. ويمكن أن يعوق الإفراط في السعي إلى بلوغ أهداف تثبيت الاقتصاد الكلي هتمة الظروف اللازمة للاستثمار والابتكار المنتجين.

وكانت وسائل سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، فيما مضى، متمثلة في سياسة صناعية من طراز قديم تشمل حماية قطاعات معينة وتزويدها بالمساعدات. وينبغي أن تتجسد هذه الوسائل الآن في إطار سياسة صناعية جديدة تقوم على نموذج مختلط قائم على السوق، تتعاون فيه المشاريع الخاصة والحكومة عن كثب من أجل استحداث أوجه تكامل استراتيجية

بين استثمارات القطاعين العام والخاص. وفي السياسة الصناعية الجديدة، ينبغي أن تضطلع الحكومة بدور الميسر في مجال التعلم وتجريب المشاريع. والقطاع الخاص هو العامل الرئيسي للتغيير. غير أن المؤسسات المعنية وهياكل التكاليف ذات الصلة غير محددة لكن من اللازم كشفها.

وينبغي أن تيسر الدولة هذه العملية وأن تؤدي دور الحافز في إنعاش قوى السوق؛ وينبغي أن تضطلع بوظيفة تنسيقية بالاستناد إلى رؤية استراتيجية متفق عليها بخصوص الأولويات القطرية في مجال التطوير التكنولوجي. ويقترن القيام باستثمارات رائدة تتضمن أنشطة جديدة على بلد ما بمخاطر لا يستهان بها بالنسبة إلى القطاع الخاص. كذلك ثمة آثار مهمة تفيد البلد لكنها لا تظال أصحاب المشاريع الخاصة. لذلك لا بد من إقامة شراكة وأوجه تآزر مع القطاع العام لإشراك الحكومة في مواجهة المخاطر وتعزيز الآثار الخارجية الإيجابية. وتقوم الدولة بإنعاش الاستثمار الخاص وتنسيقه بواسطة حوافز سوقية ترمي إلى الحد من المخاطر وتقاسم الفوائد.

إدارة العلم والتكنولوجيا والابتكار

يزعم الكثيرون أن أنواع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الموصوفة أعلاه يمكن أن تُطبق من الناحية النظرية، لكنها غير مناسبة لأقل البلدان نمواً لأن قدرات الدول جد ضعيفة بكل بساطة. لكن ورقات استراتيجيات الحد من الفقر التي تنفذها حالياً أقل البلدان نمواً لا تقل تعقيداً عن نوع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المشار إليها هنا. والقدرات الحكومية في أقل البلدان نمواً تعترضها نقائص كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار التي طال تجاهلها. بيد أنه ينبغي تناول مشكلة قدرات الدول على نحو دينامي وليس بجمود. وتتعلم الحكومات بالممارسة مع مرور الزمن، شأنها في ذلك شأن الشركات. لذلك تعتمد تنمية قدرات الدول فيما يتعلق بمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار على الممارسة السياسية. وحيز السياسات ضروري لتنفيذ سياسات مستقلة وتجريبية وفقاً لأهداف البلدان في مجال التنمية.

ويجب ألا تنسم البيروقراطية الحكومية بالكفاءة والاستقلالية فحسب. إذ تتمثل إحدى العبر المهمة المستخلصة من تجارب الستادرك السناجحة في أن الحكومة لا تتصرف كمخطط مركزي مطلق الدراية، بل تصوغ السياسات وتنفذها بواسطة شبكة من المؤسسات التي تربط بين الحكومة ودوائر الأعمال. وينبغي أن يكون إنشاء مؤسسات وساطة بين الحكومات ودوائر الأعمال من أولويات حسن إدارة التعلم التكنولوجي والابتكار.

ويتمثل أحد شروط النجاح الأساسية في ألا تخدم سياسات ترويج التعلم التكنولوجي والابتكار أو تحمي مصالح فئات خاصة أو تدعم شركات معينة (المحاباة).

وأخيراً، يُمكن أن يتطلب حسن إدارة التعلم التكنولوجي والابتكار إعادة تنظيم جهاز الدولة ذاته لأن التعلم التكنولوجي والابتكار يمسان قطاعات متعددة. وقد بدأ بعض البلدان في إنشاء وزارات للعلم والتكنولوجيا تعنى من باب أولى بمعالجة مسائل العلم والتكنولوجيا. لكن الاكتفاء بإنشاء هذه الوزارات قد يخدم غرضاً مضاداً، بما أنه يمكن أن يؤدي إلى إفراط في التركيز على العلم ونقص في التركيز على الابتكار على مستوى المنشآت. لذا فإن تحديد الهيكل التنظيمي المناسب لدمج مسائل التطوير التكنولوجي في العمليات السياسية يتطلب بحثاً دقيقاً.

حقوق الملكية الفكرية وغيرها من آليات حفز الابتكار

يثير دور حقوق الملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً عدداً من القضايا الصعبة. فقد وجد علماء الاقتصاد صعوبات فائقة في قياس تكاليف حقوق الملكية الفكرية وفوائدها، لا سيما في مراحل مختلفة من التنمية. غير أنه يبدو واضحاً أن حقوق الملكية الفكرية لا تؤدي بصورة تلقائية إلى التعلم والابتكار، بل يمكن أن تعوق الابتكار في سياق أقل البلدان نمواً.

وفي هذا الصدد يمكن استخلاص عبر مهمة فيما يخص استراتيجيات التعلم لأقل البلدان نمواً من التجارب الإنمائية الناجحة لبلدان تمكنت من التدارك، مثل عدد من بلدان آسيا الشرقية. وفي المرحلة الأولى من تطورها التكنولوجي، وهي مرحلة الاطلاع، لا توجد الشروط الأساسية لكي تشكل البراءات حوافز للابتكارات، أي استثمارات البحث والتطوير والقدرة على الهندسة العكسية والإنتاج منخفض التكلفة. أما في المرحلة الثانية، أي مرحلة الاحتواء، فيمكن أن تتعلم الشركات المحلية عن طريق المحاكاة في إطار نظام مرن لحقوق الملكية الفكرية؛ ويواجه مالكو التكنولوجيا خطر المحاكاة المتزايد كما تزداد التوترات بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية. ولا تتطلع الشركات المبتكرة المحلية في أكثر القطاعات دينامية إلى نظام أكثر صرامة لحقوق الملكية الفكرية إلا في المرحلة الثالثة، أي مرحلة التوليد، وذلك لحماية الاستثمارات المتزايدة في البحث والتطوير وتجميع حقوق الملكية الفكرية كاستراتيجية دفاعية، فضلاً عن تحسين مركزها التفاوضي إزاء المنافسين.

وفي ضوء ما تقدم، من غير المحتمل أن تؤدي حقوق الملكية الفكرية دوراً ذا شأن في تعزيز التعلم والابتكار المحليين في مرحلة الاطلاع، وهي النقطة التي يوجد فيها حالياً معظم

أقل البلدان نمواً في عملية التدارك. كما أن من غير المحتمل أن يعود نقل التكنولوجيا بواسطة الترخيص بفوائد كبيرة على أقل البلدان نمواً. وحتى إذا شجعت حقوق الملكية بصورة إيجابية، في ظروف معينة، نقل التكنولوجيا بواسطة الترخيص، فمن غير المحتمل أن تصبح أقل البلدان نمواً متلقية كبيرة للتكنولوجيا المرخصة. فالقدرة التقنية الضعيفة للمنشآت المحلية تعوق قدرتها على ترخيص التكنولوجيا، بينما لا يُحتمل أن يشجع انخفاض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في أقل البلدان نمواً جهات ناقلة محتملة على المشاركة في تلك الترتيبات. فحقوق الملكية الفكرية، وبخاصة البراءات، لا تدعم الابتكار إلا حيثما وجدت أسواق مربحة وحيثما كان للشركات ما يلزم من رأسمال وموارد بشرية وقدرات إدارية. وبالمثل فإن الترخيص ليس في متناول الشركات التي لا تتمتع بمستوى معين من القدرة الاستيعابية، لا سيما في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض. وكلما تزايدت قدرة الشركات، ازدادت إمكانية أداء البراءات وظائفها في مجال الحفز والمعاملات والإشعار وزادت الاستفادة من المعلومات الواردة في طلبات تسجيل البراءات لأغراض التخطيط والشروع في أنشطة ابتكارية.

دراسة حالة بنغلاديش

أثبتت دراسة حالة تتعلق ببنغلاديش، وهي من أقل البلدان نمواً الأكثر تقدماً من حيث مستوى تطورها التكنولوجي، تلك الملاحظات النظرية والتاريخية. وركزت الدراسة، وهي أول دراسة بشأن حقوق الملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً، وطلبت خصيصاً لهذا التقرير، على ثلاثة قطاعات هي: تجهيز المنتجات الزراعية، والنسيج والملابس، والمستحضرات الصيدلانية. وبينت أن قدرة الشركات المحلية على الابتكار لا تزال متدنية جداً في القطاعات الثلاثة. وبصرف النظر عن حقوق الملكية، لا تؤدي هذه الحقوق في السياق المحلي دور الحافز المباشر للابتكار أو الحافز غير المباشر لحدوث تداعيات معرفية (بواسطة آليات شتى لنقل التكنولوجيا مثل الترخيص أو واردات التجهيزات أو نقل التكنولوجيا من الحكومات إلى الشركات). وتخدم حقوق الملكية الفكرية حالياً بالقدر الأكبر الشركات عبر الوطنية النشطة في السوق المحلي، بما أن الشركات المحلية ليست متخصصة بما يكفي لحماية ابتكاراتها في إطار نظام حقوق الملكية الفكرية القائم، الذي قد لا يكون مناسباً على أي حال لأنواع الابتكارات التدريجية التي تقوم بها معظم الشركات. ولم يُسجل معظم الشركات المحلية تأثيراً إيجابياً ملحوظاً لحقوق الملكية الفكرية على الترخيص أو نقل التكنولوجيا أو تطويرها بواسطة مساعدات خارجية. إذ تتمثل مصادر التجديد المهمة الوحيدة على مستوى الشركة في ما تبذله الشركة ذاتها من جهود ابتكارية وتجديد عن طريق المحاكاة/الاستنساخ.

ورغم أن الدراسة قد خلصت إلى أن حقوق الملكية الفكرية لا تساهم في استحداث منتجات/عمليات جديدة في أي من القطاعات الثلاثة، يساور أصحاب المشاريع المحليين قلق فعلي بخصوص تأثير حقوق الملكية الفكرية على مدخلاتهم، مثل وجود البذور وأسعارها. وتنظر الشركات الكبيرة بصفة عامة إلى حقوق الملكية الفكرية برؤية مختلفة وأكثر تفاعلاً من الشركات الأصغر، إذ تعتبرها أداة يمكن أن تحمي بها منتجاتها وتؤمن أرباحها. أما جهات أخرى، ترى أن حقوق الملكية الفكرية مضرّة بالابتكار، فيستند تقييمها عموماً إلى تأثير حقوق الملكية الفكرية غير المباشر على زيادة أسعار البذور وغيرها من المدخلات. وفي قطاع النسيج والملابس الجاهزة، رأى معظم الشركات التي أجريت معها مقابلات أن حقوق الملكية الفكرية لا تؤدي أي دور كحافز على الابتكار، لأنها تقتصر على تجميع الناتج النهائي وفقاً لمواصفات معينة يحددها المشتري، بما أنها لا تملك أي قدرات أصلية تتعلق بالتصميم. وأعربت شركات قطاع الصيدلة عن قلق شديد إزاء إمكانية حصول الشركات الأجنبية على براءات بشأن منتجاتها في البلد، رغم أن ذلك قد يؤثر سلباً على جهودها الرامية إلى خوض تجربة الهندسة العكسية للمكونات الصيدلانية الفعالة. ولا تتعلق براءات المنتجات الصيدلانية بابتكارات محلية (حوالي ٥٠ في المائة من البراءات الممنوحة في عام ٢٠٠٦ وعدها ١٨٢ براءة)، مما يدل على وجود أسباب أخرى لوضع البراءات، كاستخدام الاستراتيجي وأرباح الاحتكار والحيلولة دون الواردات الموازية.

وسيكون من المهم إجراء المزيد من الدراسات من هذا القبيل. لكن العديد من الخبراء في مجال حقوق الملكية الفكرية يرون الآن أن الإجراءات تتغير حسب الحالات، مما يعني أن تصميم سياسات حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها لا بد أن يراعي تأثير اختلاف مستويات التنمية والظروف الأصلية للبلدان. وعلى مر الزمن، لم تسبق حماية حقوق الملكية الفكرية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وإنما تبعتها. لذلك توجد نزعة قوية نحو التفكير في كيفية إضافة بعد إنمائي لنظم حقوق الملكية الفكرية. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، في خطابه الذي ألقاه في افتتاح دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، "لا بد من إصلاح قواعد حقوق الملكية الفكرية، بغية تعزيز التقدم التكنولوجي وضمان تحسين وصول الفقراء إلى التكنولوجيات والمنتجات الجديدة".

أقل البلدان نمواً في الإطار متعدد الأطراف

يمكن تكييف النظم الحالية لحقوق الملكية الفكرية قصد وضع نظام إدارة متعدد الأطراف أكثر دعماً، وهو نظام لا غنى عنه لضمان حصول البلدان ذات الدخل المنخفض

على المساعدة في بناء قاعدتها المعرفية وقدراتها التكنولوجية والإنتاجية. وتوجد فئتان رئيسيتان من التحسينات التي يمكن القيام بها هما `١` ضبط ومعايرة القواعد والمعايير، أي تحسين التكييف وفقاً للاحتياجات والظروف الأصلية المحددة؛ و`٢` تعزيز أوجه مرونة جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وفي الآن ذاته ينبغي أن تبحث أقل البلدان نمواً بالتعاون مع شركائها الإنمائيين، كامل طائفة الخيارات المتاحة غير المتعلقة بالملكية الفكرية من أجل تعزيز حوافز التجديد في سياق أقل البلدان نمواً.

ومن حق البلدان النامية في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أن تنطبق عليها المعايير الدنيا للحماية ذاتها المنطبقة على البلدان المتقدمة، رهنأ بفترات انتقالية كشرط وحيد. وحظيت أقل البلدان نمواً بالمعاملة ذاتها؛ رهنأ فقط بفترات انتقالية أطول، قابلة للتمديد عند الطلب. وفي حالات كثيرة، تفرض لوائح الالتزامات المضافة إلى جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS-plus) في الاتفاقات الثنائية والإقليمية على أقل البلدان نمواً معايير أعلى والتزامات أكبر من تلك المفروضة على غيرها من أعضاء منظمة التجارة العالمية. غير أن الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (المادة ٦٦-١) أقر باتباع نهج تفضيلي في معاملة أقل البلدان نمواً، ويتجلى ذلك في عدم إلزام أقل البلدان نمواً بحماية حقوق الملكية الفكرية بموجب الاتفاق، بحيث يتسنى لأقل البلدان نمواً أن تضع "قواعد تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار" (ديباجة الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة). وحتى عام ٢٠١٣، سيكون بإمكان أقل البلدان نمواً أن تسلك نهج المحاكاة في التطوير التكنولوجي، على غرار ما فعلته البلدان المتقدمة في الماضي (وحتى عام ٢٠١٦ في حالة المنتجات والعمليات الصيدلانية). إلا أن هذا الباب قد يُغلق في أمد أقصر من ذلك الذي أتيح لأغلبية البلدان المتقدمة، ورغم أن أقل البلدان نمواً قد تكون حرة في أن تقلد، ستكون الأسواق الخارجية مغلقة أمام منتجاتها، بحكم اعتماد معايير أعلى لحماية حقوق الملكية الفكرية على نطاق شبه عالمي. وبما أن التعلم التفاعلي عملية تراكمية وتاريخية تستغرق وقتاً وتشارك فيها عوامل متعددة، تكمن توصية هذا التقرير الرئيسية في ألا تخضع الفترة الانتقالية المخصصة لأقل البلدان نمواً لأجل أقصى محدد مسبقاً بصورة اعتباطية، وإنما لأجل لا يدخل حيز النفاذ إلا عند تمكن هذه البلدان من وضع "قاعدة تكنولوجية سليمة ومستدامة".

وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٦٦-٢ على منح حوافز لتعزيز قيام البلدان المتقدمة بسنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي منح هذه الحوافز للمنشآت والمؤسسات التي تسعى تحديداً إلى تيسير نقل التكنولوجيا إلى منشآت أقل البلدان نمواً (بواسطة الإعفاءات

الضريبية المؤقتة والمساعدات). ولا يمكن الوفاء بهذا الالتزام بالاكتفاء بما تقدمه الوكالات العامة من تعاون. ويوصى أيضاً بأن ترفع منظمة التجارة العالمية اللبس عن مفهوم "نقل التكنولوجيا" لأغراض امتثال المادة ٦٦-٢، بحيث يغدو واضحاً أن على حكومات البلدان المتقدمة أن تقدم حوافز على مستوى الشركات بغية نقل التكنولوجيا المحمية بحقوق الملكية الفكرية وغير المحمية، وأن تلك "التكنولوجيا" ينبغي أن تُفهم كأساليب تصنيع وصيغ وتصاميم وهندسة أساسية ودقيقة - أي كعرفة يمكن تطبيقها بفعالية لتحسين القدرة التكنولوجية للبلدان المتلقية من أقل البلدان نمواً، وليس كمجرد نقل للتدريب العام والمساعدة التقنية أو التعاون العلمي.

وبخصوص المساعدة التقنية، يوصى بأن يتسم تقديم المساعدة التقنية بواسطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المنظمات، في جملة أمور، بالحياد والتركيز على التنمية، وأن تُخطر أقل البلدان نمواً بوضوح بجميع أوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وينبغي أن تتولى حكومة البلد المتلقي تحديد محتوى وأشكال المساعدة التقنية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، وفقاً لأولوياتها وأهدافها الإنمائية وبالتشاور التام مع سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تحقيق المصلحة العامة. وإضافة إلى ذلك ينبغي إجراء دراسات مستقلة تقيّم التأثير الاقتصادي لنظم حقوق الملكية الفكرية على تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، بالاعتماد على مساعدة جميع الشركاء المعنيين وتعاونهم، بما في ذلك الشركاء من المجتمع الدولي مثل الأونكتاد والمنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تحقيق المصلحة العامة.

وينبغي ألا تطالب أقل البلدان نمواً الموجودة حالياً في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالإسراع في توفير الحماية في إطار الالتزامات الإضافية لجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وينبغي أن تمنح الفترات الانتقالية ذاتها الممنوحة لغيرها من الأعضاء من أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى ذلك، يوصى بأن تستخدم أقل البلدان نمواً أقصى ما يمكن أوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (كالواردات الموازية، والتراخيص الإجبارية، والاستثناءات المسموح بها فيما يتصل بالحقوق الحصرية، والتعامل التزيه)، وأن تسعى إلى تفادي تقلص أوجه المرونة هذه عن طريق اتفاقات التجارة الحرة أو معاهدات الاستثمار الثنائية، أو اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائي، أو في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما يوصى باستعراض دمج حقوق الملكية الفكرية بوصفها "استثمارات مقنّعة" في أي اتفاق ثنائي أو إقليمي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعيد المجتمع الدولي النظر في البعد الإنمائي للاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، قصد الاستجابة إلى ضرورة اتباع نهج متوازن ونظام حقوق ملكية فكرية يخدم التنمية، خاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتصل بالمعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً والمتعلقة بالتجديد وطبيعة الابتكارات وشروط الحماية والكشف المعير. وينبغي على سبيل المثال أن يُسمح لأقل البلدان نمواً بأن تستخدم الاستثناءات والقيود استخداماً كاملاً، لا سيما فيما يتصل بالبحث والاستعمال التريه. وبغية عكس اتجاه فرض متطلبات في إطار الالتزامات الإضافية لجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS-plus)، يوصى بأن تستبعد أحكام حقوق الملكية الفكرية من أي اتفاقات تجارة حرة ومعاهدات استثمار ثنائية مقبلة. وفي صياغة التشريع الوطني، تنصح أقل البلدان نمواً جيداً بوضع مبادئها التوجيهية الخاصة بها في مكاتب البراءات بخصوص شروط الحصول على البراءات - أي أن تُفحص الطلبات بدقة بدلاً من الاكتفاء باستنساخ المعايير الدولية، وتنصح أقل البلدان نمواً، بهدف تحسين مركزها التفاوضي في المحافل متعددة الأطراف، بتجميع مواردها ومعارفها المحلية سعياً إلى تحقيق وفورات في الحجم وإيجاد حلول جماعية ذات كفاية في جميع الترتيبات المؤسسية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

وبخصوص الآليات البديلة غير القائمة على الملكية والمتعلقة بإدارة المعرفة، ينبغي أن تبحث أقل البلدان نمواً بالتعاون مع المجتمع الدولي، طائفة الآليات القائمة المستخدمة بنجاح في بلدان عديدة أخرى قصد تشجيع إدارة التعلم والمعرفة - مثل شراء البراءات، وآليات التمييز سعري، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم البحث (بصفة مباشرة وغير مباشرة) عن طريق المنح، والاعتمادات الضريبية، والتدابير الضريبية الرامية إلى دعم البحث والتطوير وغير ذلك من الأنشطة الابتكارية، ومنح الجوائز، والالتزامات السوقية المسبقة من جانب الحكومات، والآليات الجماعية المفتوحة، والموارد الإعلامية والمعرفية المشاعة، وشبتي أنواع المبادرات البحثية المشتركة، والمجمعات المحلية والإقليمية لتقاسم التكنولوجيا، والمشاريع البحثية المشتركة واتفاقات الترخيص، ونظم المسؤولية التعويضية التي تتضمن بنوداً خاصة بنقل التكنولوجيا. كما يشدد على التوصية بتحسين الروابط بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا وقطاع المنشآت. وبغية تشجيع التنوع المؤسسي من أجل تعزيز الإيكولوجيا المعرفية (الإطار المؤسسي الذي يتيح الوصول إلى المعرفة وإنتاجها واستخدامها لأغراض التعلم والابتكار)، ينبغي بحث خيارات متعددة قصد حث وتيرة التعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا.

وختاماً، يكمن التحدي الرئيسي الذي يتعين على واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً مواجهته في كيفية وضع أطر سياساتية داعمة من أجل تعزيز التعلّم والنظر في الخيارات المتعددة المتاحة بغية تحسين إدارة الموارد المعرفية لأقل البلدان نمواً والموارد المعرفية المتاحة بالفعل والاستفادة منها. وليس وضع نظم حقوق الملكية الفكرية واستحداث حقوق الملكية إلا حلاً من جملة حلول شتى لمشكلة عامة وأساسية تتمثل في كيفية إنشاء وتحسين الإيكولوجيا المعرفية لأقل البلدان نمواً. ويتجاوز هذا التحدي ضبط نظام حقوق الملكية الفكرية القائم.

الهجرة الدولية للعمال لأصحاب المهارات

هجرة الأدمغة وكسب الأدمغة

يشكل تنقل الأشخاص الخائزين نوعاً خاصاً من المعارف عبر الحدود وسيلة من وسائل نشر التكنولوجيا دولياً. ويمكن للبلدان إما أن تكسب أو تخسر من الهجرة الدولية الدائمة (أو طويلة الأمد) للأشخاص أصحاب المهارات. وتساهم الهجرة الدولية لأصحاب المهارات مبدئياً في بناء رصيد مهارات البلدان المتلقية، بينما تسبب خسارة في رصيد رأس المال البشري لبلدان المنشأ (على الأقل فور حدوثها). وعادة ما يشار إلى العمليتين على التوالي بمصطلحي "كسب الأدمغة" و"هجرة الأدمغة". وتتمثل أهم مسألة بالنسبة إلى تنمية البلدان على المدى الطويل في صافي تأثير تدفقات الهجرة.

وتملك أقل البلدان نمواً رصيماً هزياً من المهارات. لذلك يمكن أن تؤثر الهجرة الدولية لأصحاب المهارات من هذه البلدان وإليها تأثيراً قوياً على رصيد رأس المال البشري. ورصيد رأس المال البشري في الاقتصاد محدّد أساسي لأدائه على المدى الطويل في مجال النمو وقدرته الاستيعابية وأدائه في مجال التعلّم التكنولوجي. وهو أيضاً شرط من شروط الفعالية في عمل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص وغيرها من القنوات بوصفها وسائل لنشر التكنولوجيا. ويتمثل تدفق الهجرة الرئيسي للمهنيين المؤهلين في أقل البلدان نمواً في هجرة أصحاب المهارات ليحطوا الرحال أساساً في بلدان متقدمة.

وفي المقابل، إذا كان المهاجرون عاطلين عن العمل قبل مغادرة البلد، قل حجم الخسارة المباشرة التي يتكبدها ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، يُمكن مبدئياً تعويض تكاليف الهجرة إلى الخارج (جزئياً) بتطورات أخرى، كزيادة عدد المسجلين في التعليم العالي، وزيادة التحويلات المالية، وإمكانية كسب أدمغة بعودة المهاجرين، وتنقل الأدمغة عن طريق العودة المؤقتة، وإقامة صلات تجارية ومعرفية بين المهاجرين وبلدانهم (ما يؤدي إلى تدفقات

تكنولوجية واستثمارات وما إلى ذلك). واحتمال حدوث هذه الزيادة في تدفقات المعرفة والاستثمار والتجارة أكبر في حالة القطاعات التي تنتج منتجات تجارية منه في حالة القطاعات التي تنتج منتجات غير تجارية. بيد أن الكثير من هذه الآثار الإيجابية لا يحدث إلا عند بلوغ البلدان مستوى معيناً من التنمية ونمو الدخل. ويفترض ذلك حدوث تحسن كبير في الظروف الاقتصادية للبلدان الأصلية، وهو ما يشجع على العودة المؤقتة أو الدائمة وتدعيم التدفقات المعرفية والاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، يؤدي تحسن الظروف الاقتصادية المحلية إلى تخفيف الضغط المتصل بالهجرة إلى الخارج. والوضع ليس كذلك طبعاً في أقل البلدان نمواً. لذلك، فهذه البلدان هي الأكثر عرضة للتضرر من هجرة الأدمغة، عوض الاستفادة من تنقل الأدمغة أو كسب الأدمغة أو غير ذلك من الآثار الإيجابية التي يمكن أن تقترن بالهجرة إلى الخارج.

أسباب الهجرة الدولية

تنتج الهجرة الدولية لأصحاب المهارات عن ضغوط العرض في البلدان الأصلية وقوات الطلب في بلدان المقصد. ففي بلدان المنشأ، تتمثل الأسباب الرئيسية لهجرة أصحاب المؤهلات في ضيق فرص العمالة وتردي ظروف العمل و/أو ضحالة الآفاق المهنية، وبطء النمو الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن انخفاض مستوى الأجور واتساع البون الشاسع في الإيرادات بين أقل البلدان نمواً والبلدان المتقدمة بالنسبة إلى المهن ذاتها (يصل ذلك أحياناً إلى ٢٠ ضعفاً من حيث تكافؤ القوة الشرائية).

وفي الآن ذاته، ازدادت ضغوط الطلب على زيادة نشر المهاجرين الماهرين من البلدان النامية (بما في ذلك أقل البلدان نمواً) في البلدان الصناعية، رغم ما تسجله البلدان الصناعية من تزايد سريع في أعداد خريجي الجامعات. وازدادت بقدر كبير منذ التسعينيات فرص العمل المتاحة للمهاجرين المؤهلين مهنيًا في البلدان المتقدمة. وبينما سجل العديد من البلدان المتقدمة التي تشهد تطوراً تكنولوجياً مطرداً نقصاً في المهارات في شتى القطاعات، كانت ثلاث مجموعات من العوامل ذات أهمية خاصة في التأثير على تجدد الطلب على العمال الماهرين. أولاً، ساهمت شيخوخة سكان البلدان المتقدمة، لا سيما في أوروبا ثم في اليابان، في نمو بطيء في إمداد العمال وارتفاع الطلب على الخدمات غير التجارية كثيفة المهارات، لا سيما في قطاع الصحة ورعاية المسنين. ثانياً، أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة كبيرة في الطلب على العمال الماهرين في مجال إنتاج البرمجيات الحاسوبية والطلب على مهندسي المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثالثاً، ظهر بشكل ملحوظ نقص العمال ذوي المهارات المتواضعة المتوسطة - أي التقنيين والكهربائيين، والسباكين، والمرضات، والمدرسين - إذ

يتحاشى عمال البلدان المتقدمة المهن التقنية الصعبة والمهن المتصلة بها، ولم يواكب ناتج المؤسسات التعليمية في تلك البلدان وتيرة الطلب. واستجابت أكثر الاقتصادات استيراداً للعمال، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وكندا وأستراليا، إلى ارتفاع نقص العمال الماهرين بتنفيذ سياسات أكثر انفتاحاً لاجتذاب المهاجرين المؤهلين.

التطورات في أقل البلدان نمواً

تتسم هجرة العمال الماهرين من أقل البلدان نمواً منذ التسعينيات بالخصائص الثلاث

التالية:

- كانت معدلات الهجرة إلى الخارج عالية عموماً، بالمعايير الدولية، في صفوف خريجي الجامعات، إذ بلغ المتوسط غير المرجح ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وقد كان أعلى بكثير مما سُجل في جميع البلدان ذات الدخل دون المتوسط والدخل المنخفض، التي كان فيها معدل هجرة العمال الماهرين أقل من ٨ في المائة (مرجح).
- سُجِّل تغير كبير في مجموع معدلات الهجرة في صفوف خريجي الجامعات بحسب مجموعات البلدان وداخلها في أقل البلدان نمواً. فقد تجاوزت ٢٥ في المائة (غير مرجح) في البلدان الجزرية الأقل نمواً، وفي غرب وشرق أفريقيا، وسُجِّلَت أدنى المعدلات في البلدان الآسيوية الأقل نمواً التي تضم عدداً أكبر من السكان عموماً (٦ في المائة)، وجاء وسط أفريقيا بين المجموعتين (١٤ في المائة). وفيما عدا البلدان الجزرية الأقل نمواً، كانت معدلات الهجرة عالية بصفة خاصة في البلدان التي شهدت اضطراباً سياسياً في الثمانينيات والتسعينيات (السودان وليبيريا وموزامبيق والصومال وإريتريا) وفي البعض من أفقر البلدان (مثل سيراليون). وفي المقابل، سُجِّلَت أقل معدلات الهجرة في جميع البلدان الآسيوية كثيفة السكان (لا سيما نيبال وميانمار وبنغلاديش) وفي البعض من البلدان الأكبر (جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والنيجر وملاوي).
- تسارعت على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية هجرة خريجي الجامعات من أقل البلدان نمواً إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وارتفع متوسط معدل الهجرة غير المرجح من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى

٢١ في المائة بعد ١٠ أعوام. وكانت زيادة الهجرة في صفوف أصحاب المهارات أقوى بكثير منها في صفوف جميع المهاجرين من أقل البلدان نمواً.

وعادة ما تكون هجرة خريجي الجامعات الذين يفوق تدريبهم مستوى التعليم العالي الأساسي أكبر بكثير من هجرة سائر خريجي الجامعات. ويقدر أن ما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من سكان العالم النامي المدربين في مجال العلم والتكنولوجيا (بمن فيهم سكان أقل البلدان نمواً) يعيشون في العالم المتقدم. ويؤثر ذلك تأثيراً مباشراً في قاعدة مهارات تلك البلدان وقدرتها الاستيعابية وإمكانات تداركها التكنولوجي.

التوصيات السياسية

من غير الممكن وضع حد لهجرة أصحاب المؤهلات من أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة. لذلك ينبغي أن تتوخى السياسات، في البلدان المرسله والمتلقية على حد سواء الحد من التدفقات التي يتبين أنها شديدة الضرر بالتنمية الوطنية، وزيادة الفوائد الناتجة عن جميع أنواع هجرة العمال الماهرين. وينبغي أن تنفذ هذه السياسات على الصعيد الدولي بلدان المقصد وبلدان المنشأ على حد سواء.

وتتمثل الإجراءات السياسية الرئيسية التي ينبغي بحثها في بلدان المقصد فيما يلي:

- تفضيل الدخول المؤقت للمهنيين المؤهلين من أقل البلدان نمواً على الهجرة الدائمة؛
- وضع برامج مساعدة إثنائية تساعد أقل البلدان نمواً على الاحتفاظ بالمهنيين من سكانها (في الجامعات أو في قطاع الصحة مثلاً) بواسطة تحسين الأجور وإعادة تصميم الآفاق المهنية والارتقاء بظروف العمل؛
- استحداث برامج لمساعدة المهاجرين الماهرين العائدين إلى بلدانهم، وهي برامج تدعم إعادة إدماجهم المهني وعمالهم المربحة باستخدام مهاراتهم؛
- عدم توظيف مهنيين من أقل البلدان نمواً في المجالات التي يكون واضحاً فيها أن الهجرة تؤثر سلباً في البلدان الأصلية.

وتتبع البلدان الأصلية ثلاثة خطوط أساسية من البدائل السياسية قصد التصدي لهجرة أصحاب المهارات:

- الإبقاء. يتطلب كبح الهجرة أن تتاح للمهنيين فرص عمل أكثر وظروف عمل وآفاق مهنية أفضل. ويعتمد ذلك على الظروف الاقتصادية العامة، لكن المبادرات الحكومية الهادفة، في قطاعات مثل التعليم والبحث والصحة، يمكن أن تؤثر تأثيراً فورياً.
- العودة. تكسب أقل البلدان نمواً أكثر من عودة المهاجرين الماهرين مما تكسبه من فترات الإقامة قصيرة الأمد. غير أن السياسات ذات الصلة أصعب من حيث الصياغة والتنفيذ. لذلك، ينبغي على المدى القصير، أن تركز تركيزاً أكبر على عودة المهاجرين في أمد قريب. ويمكن في هذا الصدد أن يقدم مدرسون وأساتذة دورات تدريبية سريعة، وأن يساهم مهندسون بأفكار محددة في القطاعات ذات الصلة بمجال اختصاصهم، وأن يعود أطباء لتقديم المساعدة في إطار حملات خاصة للرعاية الصحية، وما إلى ذلك. ويمكن أن تفضي تلك البرامج في نهاية المطاف إلى عودة دائمة.
- الشتات. يمكن أن تستفيد بلدان المنشأ من مهنيي الشتات بالبقاء على اتصال معهم واجتذابهم للمشاركة في أنشطة ومشاريع محددة. ويتطلب ذلك إنشاء قواعد بيانات للمهاجرين الماهرين وتحديثها، بهدف إشراكهم في تلك الأنشطة والمشاريع.
- وينبغي أن تركز الإجراءات الدولية التي تتخذها الجهات المانحة و/أو المنظمات الدولية و/أو البلدان النامية ذاتها على ما يلي:
- دعم أقل البلدان نمواً في اجتذاب المهاجرين للعودة إليها بصفة دائمة ومؤقتة عن طريق وضع برامج محددة الأهداف؛
- مساعدة أقل البلدان نمواً في تعزيز استفادتها من الصلات مع الشتات؛
- وضع مبادرات إقليمية تيسر تنقل المهنيين المؤقت كيما يتسنى لأقل البلدان نمواً أن تستفيد من تنقل الأدمغة.

المعونة المعرفية

عادة ما تقدم مبررات المعونة الخارجية في إطار يشدد على محدودية قدرة معظم أقل البلدان نمواً على تعبئة الموارد المالية المحلية اللازمة لتحقيق طائفة من الأهداف الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية الملحة. لكن المهم أيضاً، بل الأهم، أن المعونة يمكن أن تساعد في بناء الموارد والنظم المعرفية لأقل البلدان نمواً. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً لأن مستوى تقدمها التكنولوجي منخفض جداً والتعلم التكنولوجي بواسطة الروابط السوقية الدولية ضعيف حالياً. ويمكن أن تؤدي المعونة دوراً مهماً في إيجاد حد أدنى من الكفاءات وقدرات التعلم من شأنه أن يمكن أقل البلدان نمواً من تصحيح الوضع. والواقع إن من شأن تقديم المعونة المعرفية، إذا وُجه نحو المجالات المناسبة واعتمد الطرائق الملائمة، أن يشكل مفتاح فعالية المعونة.

ولا يوجد تعريف متفق عليه للمعونة المعرفية. فمنذ التسعينيات، تزايد عدد الأنشطة القائمة على المعرفة الرامية إلى زيادة فعالية المعونة بتعزيز القاعدة المعرفية للجهات المانحة ذاتها - وذلك مثلاً عن طريق الإصلاحات الداخلية الهادفة إلى زيادة تقاسم المعارف داخل المنظمات، وتحسين إدارة المعرفة، وتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات. لكن المعونة المعرفية معرّفة في هذا التقرير بأنها معونة تدعم تجميع المعارف داخل بلدان شريكة. وتُقدم المعونة المعرفية بطريقتين: إما عن طريق خدمات المزودين، حيث تقوم الجهات المانحة، مثلاً، بتقديم مستشارين يتولون إسداء المشورة بشأن المشاريع والبرامج والاستراتيجيات أو تصميمها أو تطويرها؛ أو بتعزيز الموارد والنظم المعرفية للشركاء ذاتهم، وهي عملية يمكن أن تُسمى تعلم الشركاء. وفي الحالتين، يمكن أن تُصمم هذه الأنشطة بهدف زيادة الموارد المعرفية اللازمة لتطوير المؤسسات والأطر التنظيمية والسياسات، أو لدعم تنمية القدرات بواسطة التعلم التكنولوجي. والمعونة الرامية إلى بناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية معونة معرفية من نوع خاص. وينبغي أن تدعم المعونة الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار: ١- تنمية القدرات الإنتاجية عن طريق بناء الموارد والنظم المعرفية المحلية، و٢- تنمية القدرات الحكومية فيما يتصل بتصميم سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها.

ويصعب جداً تقدير نطاق المعونة المقدمة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى أقل البلدان نمواً. لكن الدلائل المتاحة تشير إلى أن الأمر لا يحظى بالأولوية في أقل البلدان نمواً. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، لم تبلغ مصروفات المعونة المبلغ عنها في مجال البحث وتطوير المهارات البشرية المتقدمة و/أو المتخصصة (بما في ذلك التعليم والإرشاد في ميدان الزراعة) سوى ٣ في المائة من مجموع مصروفات المعونة، وقد حُصص ٩٠ في المائة منها لبناء المهارات البشرية، وبخاصة التعليم العالي. ولم تبلغ مصروفات المعونة المبلغ عنها المقدمة إلى جميع أقل البلدان نمواً فيما يتصل بالبحوث الزراعية سوى ٢٢ مليون دولار سنوياً خلال

الفترة ذاتها، ولم تتلق أقل البلدان نمواً سوى ٦٢ مليون دولار للتدريب المهني، و١٢ مليون دولار سنوياً للتعليم والتدريب الزراعيين، و٩ ملايين دولار سنوياً للإرشاد الزراعي. وأهملاً أيضاً القطاع غير الزراعي، إذ لم تبلغ مصروفات تطوير المهارات التقنية والإدارية المتقدمة سوى ١٨ مليون دولار سنوياً، في حين لم تتلق مصروفات ما أطلق عليه في نظام الإبلاغ "البحث والتطوير التكنولوجيين" - ويغطي المعايير الصناعية وإدارة النوعية والمقاييس والاختبار والاعتماد وإصدار الشهادات - سوى ٥ ملايين دولار سنوياً خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥.

وقد يُقال إن هذه المستويات المتدنية من المعونة المبلغ عنها تعكس ضعف تناول قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. لكن التزامات المعونة المتعلقة بأقل البلدان نمواً، في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار المشدد عليه في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، أي البحث والإرشاد الزراعيين، لم ترتفع في الواقع بل انخفضت منذ أواخر التسعينيات. وتتجلى أولويات الجهات المانحة بوضوح في كون التزامات التعاون التقني السنوية المتعلقة بتحسين الإدارة (بالمعنى الأوسع) بلغت ١,٣ مليار دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، مقارنة بالتزامات المعونة السنوية الخاصة بالإرشاد الزراعي التي بلغت خلال الفترة ذاتها ١٢ مليون دولار. ولا شك في أن تحسين الإدارة ضروري. غير أنه سيكون من المستحيل تحقيق ذلك على نحو مستدام إلا إذا عززت حكومات أقل البلدان نمواً قاعدتها الضريبية عن طريق تطوير القاعدة الإنتاجية لاقتصاداتها.

وخلصت دراسة استقصائية نوعية لأصناف مشاريع وبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار الجاري دعمها في أقل البلدان نمواً إلى ضرورة تعزيز التنسيق بين مشاريع تنمية قدرات الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار ومشاريع تطوير القطاعات، وضرورة زيادة التكامل بين المشاريع والبرامج بدلاً من فصلها، وضرورة دمجها في إطار نهج نظامي. ولم يُحدد سوى مشروع واحد يرمي إلى تنمية القدرات في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبالمثل، عادة ما تُستبعد أقل البلدان نمواً من مبادرات الروابط العالمية، كالشبكات العلمية ونظم إقامة الصلات بين دوائر الأعمال. كما لا يستجيب توفير السلع العامة العالمية والإقليمية في شكل بحوث علمية استجابة كافية إلى احتياجات تلك البلدان في مجال البحث.

تعزيز المعونة من أجل العلم والتكنولوجيا والابتكار

يوجد عدد من المبادرات الجديدة التي اتخذتها الجهات المانحة من أجل وضع رؤية استراتيجية متسقة بشأن المعونة المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك مبادرات كل من معهد كندا الدولي للبحوث الإنمائية، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ووكالة التنمية الدولية السويدية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي. ومن المهم ألا يُتجاهل في هذه المبادرات دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً. غير أن التقرير يقدم، علاوة على ذلك، عدداً من التوصيات المحددة المعروضة أدناه.

أولاً، لا بد من حدوث زيادة سريعة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً فيما يتصل بالبحث والتطوير الزراعيين. ورغم أن الزراعة تشكل مورد الرزق الرئيسي في أقل البلدان نمواً لا تبلغ كثافة البحث الزراعي الحالية - أي الإنفاق على البحوث الزراعية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي - سوى ٠,٤٧ في المائة. وتُقارن هذه الكثافة بنسبة ١,٧ في المائة في البلدان النامية الأخرى. وكثافة البحث الزراعي في أقل البلدان نمواً أدنى بكثير من المعدل الذي توصي به بعض الوكالات الدولية والذي يتراوح بين ١,٥ و ٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، يعكس المستوى المتدني تراجعاً فعلياً في كثافة البحث الزراعي في أقل البلدان نمواً منذ أواخر الثمانينيات عندما كان معدلها يساوي ١,٢ في المائة.

ثانياً، تأثرت فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأغراض التعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا غير الزراعية تأثراً بالغاً لأن الجهات المانحة لا تدعم هذا النشاط عادة. ورغم أن الزراعة لا تزال المصدر الرئيسي للعمالة والرزق في أقل البلدان نمواً، فإن المرحلة الانتقالية التي تمر بها في مجال العمالة تعني أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إذا أراد الشركاء الإنمائيون الحد من الفقر على نحو كبير ومستدام. غير أن هناك مسائل معقدة تتعلق بالكيفية التي ينبغي أن تستخدم بها المعونة لدعم التعلم والابتكار التكنولوجيين خارج الزراعة. وتتمثل إحدى التوصيات المهمة في أن جميع مشاريع الهياكل الأساسية المادية التي تدعمها الجهات المانحة ينبغي أن تشمل عناصر تستخدم عملية البناء لتنمية القدرات المحلية في مجال التصميم والهندسة. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى دعم حكومي للتعلم التكنولوجي داخل المنشآت، وينبغي أن يكون ذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة للاستثمار في الأنواع المناسبة من الأصول المعرفية. وينبغي أن يتخذ هذا الدعم صيغة شراكة بين القطاعين العام والخاص يستقسان فيها التكاليف من أجل ابتكار سلع عامة، لا سيما فيما يتعلق بتنمية مهارات التصميم والهندسة اعتماداً على ممارسات المنشآت. ويمكن أن تكون أنشطة بناء القدرات في

مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مفيدة بصفة خاصة إذا اقترنت بمخططات تطوير سلاسل القيمة، وتحسين الروابط مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب.

ثالثاً، عبّر الشركاء الإنمائيون لأقل البلدان نمواً عن تأييد قوي لمبادرة "المعونة من أجل التجارة"، ويحظى توسيع نطاق هذا النوع من المعونة بدعم منتشر. وتبين التجارب أن التعلم والابتكار التكنولوجيين أساسيان في الحالات الناجحة لتنمية التجارة. بيد أن التعلم والابتكار التكنولوجيين كانا غائبين على نحو مثير عمّا بُدّل من جهود في ما مضى بغية تزويد أقل البلدان نمواً بالمعونة من أجل التجارة عن طريق الإطار المتكامل، كما تتجاهل في المحاولات الجارية في سبيل تحديد نطاق الموضوع. ويوصى بأن تكون المعونة من أجل التعلم والابتكار التكنولوجيين في القطاعات التجارية عنصراً أساسياً في المعونة من أجل التجارة، وينبغي أن يعتمد الشركاء الإنمائيون لأقل البلدان نمواً ممارسات فضلى نابعة من الحالات الناجحة لتنمية التجارة، كحالة زيت النخيل في ماليزيا وبرش النيل في أوغندا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعتبر التطوير التكنولوجي جزءاً لا يتجزأ من "قدرات جانب العرض" كما كان الحال في توافق آراء موننتيري.

وأخيراً، دار بعض النقاش بخصوص السبل التي يمكن بها تعزيز الأفضليات التجارية الممنوحة لأقل البلدان نمواً لا بتعميقها وزيادة توسيع نطاقها فحسب بل أيضاً بربطها بالدعم من جانب العرض، وذلك مثلاً بواسطة تدابير تكميلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن منظور الاستيعاب التكنولوجي، من الواضح أن الأفضليات التجارية، لا سيما المتصلة بقطاع الملابس، حثت بنجاح الشروع في تنفيذ الأنشطة التصنيعية في البعض من أقل البلدان نمواً. غير أنها لا تيسر صراحة تعميم أفضل الممارسات على الشركات المحلية داخل بلد ما ولا تشجع التطوير التكنولوجي. ومن هذا المنطلق، يجدر بحث إمكانية تكملة الأفضليات التجارية بنوع من أنواع صناديق التكنولوجيا بهدف استخلاص الآثار المتعلقة بالتعلم التكنولوجي من الأنشطة المنتجة المنتعشة بتلك الأفضليات، وخصوصاً بواسطة نشر أفضل الممارسات وتشجيع التطوير. وفي السياق الحالي، يمكن أن يكون انتهاء الترتيبات الانتقالية المتصلة بزوال الاتفاق المتعلق بالملابس والمنسوجات ذا أهمية خاصة لضمان استدامة الأنشطة القائمة في عدد من البلدان. وينبغي العمل بشأن إمكانية تصميم صندوق من هذا القبيل.

* * *

لا يقدم هذا التقرير جميع الأجوبة على ما يطرحه من مسائل. ويتوخى حث حكومات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على التفكير مجدداً في الاستراتيجيات الإنمائية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ويجري حالياً البحث عن بدائل لنموذج التنمية القائم، ودور المعرفة في التنمية أساسي لبلورة نهج جديدة. وينبغي ألا تتوانى أقل البلدان نمواً في بحث سبل جديدة للتنمية القائمة على المعرفة بواسطة التعلم والابتكار التكنولوجيين. ونتمنى أن يفتح هذا التقرير آفاقاً جديدة لتدعيم البحث الاستراتيجي وتجديد السياسات. وهدفنا الأوحد ضمان سيناريو إيجابي لمستقبل أقل البلدان نمواً.

والخيار مطروح.



الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي

الأمين العام للأونكتاد